التعاقب الإعرابي في شروح بردة البوصيري المطبوعة

أ.د. سعاد كريدي كنداوي الباحثة. نسم عباس علي
جامعة القادسية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

The literary progression in the annotations of Boussiri's printed publication

Prof.Dr. Suad Karidi Kandawi Researcher. Naseem Abbas Ali
University of Qadisiyah\ College of Arts
Nasamali8@gmail.com

Abstract

In the praise of the Prophet, Bursa al-Busiri (695 AH) took great prominence in the Arabic literature. The scholars stood by it, and all that would be a key to deciphering the poem. Perhaps the most prominent tool used by the narrator was the linguistic tool, The study is a wide field of multiple meanings, and the meaning of the poem, and took this pluralism two ways, it may be alternating one or two movements, one of the movements, taking the annotations printed field.

Keywords: Cascades, the Arabic sign, Burda, Boussiri, Burda explanations, meaning.

الملخص:

أخذت بردة البوصيري (ت 695هـ) في مدح النبي حيزا كبيرا في الأدب العربي، فوقف عندها العلماء كثيرا، وعلى كل ما من شأنه أن يكون مفتاحا لفك مغاليق القصيدة، ولعل من أبرز الأدوات التي وظفها الشراح هي الأداة اللغوية، وخصوصا العلامة الإعرابية، فكان التعاقب الإعرابي ميدانا فسيحا لتعدد الدلالات، وبيان معنى القصيدة، واتخذ هذا التعدد وجهين، فقد يتعاقب على المفردة الواحدة حركتان، أو ثلاث حركات، متخذا من الشروح المطبوعة ميدانا له.

الكلمات المفتاحية: التعاقب، العلامة الإعرابية، البردة، البوصيري، شروح البردة، المعنى.

المقدمة:

إن الدلالة على الوظائف النحوية أُشير إليها بعلامات هي الضمة والفتحة والكسرة، وهذه العلامات ترفع اللبس والإشكال بين المعاني، وتفتح ما انطوت عليه الكلمات[1]، ولاشك في أن الحالات الإعرابية المتعددة تشير الى ما تحتمله عناصر التركيب النحوي من دلالات معنوية وعلاقات ترابطية بين أجزاء الكلمة[2]، لهذا انمازت كل حالة من الحالات الإعرابية بدلالة معينة، فالرفع علم الفاعلية أو الإسناد، والنصب علم المفعولية أو الفضلات، والجر علم الإضافة[3].

والاحتمالات الإعرابية تقدم إمكانية التعدد في الاوجه الاعرابية للكلمة الواحدة داخل النص، بحيث يتخصص كل وجه من وجوه هذا التعدد الاعرابي بدلالة خاصة[4]، لأن الاحتمال في النحو العربي يهدف الى استقصاء الدلالات المتعددة في النصوص الرفيعة – خاصة – ولا يمكن حفظ هذه الدلالات وعدم التفريط بها من غير الاحتمال[5]، لذا قيل: ((تتعدد دلالات النصوص الرفيعة وتزدحم، وبقدر ذلك التعدد والثراء تكون منزلة النصوص))[6]، وهذا ما نجده واضحا في الدراسات القديمة والحديثة حول القرآن الكريم والقراءات

(1) ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، د. دليلة مزوز: 31.
(2) ينظر: دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القران الكريم (اطروحة دكتوراه): شعلان عبد علي:82.
(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترآبادي، تح: يوسف حسن عمر:70/1، و: المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان:210/1، و:شرح المفصل، ابن يعيش، تح: أميل بديع يعقوب: 1/ 196.
(4) ينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: د. هادي نهر: 91.
(5) ينظر الاحتمال النحوي في خطب الامام علي (رسالة ماجستير): مقداد علي مسلم: 11.
(6) دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القران الكريم: 8.

القرآنية، فـ((الناظر في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير يلحظ كثرة اختلاف النحويين في إعراب القرآن))[1]؛ لكونه الكتاب المعجز، العظيم بمعانيه ودلالته، الحاوي على مراد الباري {، سواء بما قرئ قراءة واحدة، أم بما قرئ بأكثر من وجه، فنتج عنه تعدد في الدلالة.

وقد اتخذ التعدد الاعرابي عند القدماء اتجاهين[2]:

الأول: تعدد الحركة وتتعدد المواقع الإعرابية وهو ما يسمى بـ (التعاقب الإعرابي).

الثاني: ثبوت الحركة وتعدد المواقع الإعرابية.

التعاقب الإعرابي عند شُراح البردة

لما كانت بردة البوصيري واحدة من غرر الأدب العربي، ولها قيمة دينية وأدبية عالية؛ وقف عندها الشرّاح كثيرا، وخصوصاً وقوفهم عند الدلالات الإعرابية المحتملة للكلمة، بما جاء مروياً عمن قبلهم، أو ما جوزوه من علامات، لذا سيقف البحث على الدلالات النحوية المتعددة الناشئة من التعدد في العلامة الإعرابية التي ذكرها الشرّاح، سواء أكانت على نحو الرواية أم على نحو الافتراض مما يحتمله التركيب اللغوي، وهذا التعدد في العلامة الإعرابية يمكن إجماله في وجهين:

الأول: ما جاء على علامتين.

الثاني: ما جاء على ثلاث علامات.

الأول: ما جاء على علامتين

وقف الشرّاح عند كثير من الألفاظ التي تحتمل علامتين إعرابيتين، سواء ما كان مروياً، أم ما جوزوه واحتملوه، فمن الاختلاف في رواية البيت الذي كان سبباً في تعدد الدلالة النحوية قول البوصيري:

وَسَلْ حُنَيْنَاً وَسَلْ بَدْرَاً وَسَلْ أُحُدَا فُصولُ حَتْفٍ لَهم أدهى مِنَ الوَخَمِ

وقف الشرّاح عند لفظة (فصول) المروية بالنصب والرفع، فترجحت عند الشرّاح الحركتان أو إحداهما، بحيث لوحظ أن كثيراً منهم رواها بعلامة إعرابية واحدة، هي النصب الذي اختاره ابن مقلاش، وابن علان، وأفندي الحنفي[3]، أو الرفع الذي اختاره جلال الدين المحلي، وعلي عثمان جرادي[4]، بحيث لم يرو عن هؤلاء غير ما اختاروه، في حين ذكر شراح آخرون الروايتين واختاروا كليهما أو إحداهما[5].

واختلفوا في الوظيفة المترتبة على النصب، فبعضهم جعلها بدلاً من (حنين)[6]، وذهب آخرون إلى أنها تصلح أن تكون بدلاً من الألفاظ الثلاثة: (حنين وبدر وأحد)، قال صاحب الشرح الفريد: ((ويجوز نصبها على البدلية من الأمكنة الثلاث؛ لأن المراد بها زمن القتال فيها))[7]، واستدل ابن مقلاش على صحة البدلية بإمكانية الاستبدال بين البدل والمبدل منه قال: ((ويدلك على صحة البدلية أن تسقط المبدل منه وتأتي بالبدل، فيصح الكلام))[8]؛ لأن النحويين قرروا أن البدل على نية تكرار العامل[9]، وهو ما استفاد منه ابن مقلاش، فما دام البدل (فصول) في نية الإحلال محل المبدل منه (الأمكنة الثلاثة)، كان التوجيه صحيحاً ومقبولاً عنده، فكأنه قال: وسل أماكنَ صدامهم فصولَ حتفٍ[10]، وحصر البدل في (حنين) لا مسوغ له؛ لأنّ (فصول) جمع ينطبق على الأمكنة الثلاثة، لذا يترجح معنى النصب على البدلية منهم جميعاً، لا بدل من حنينٍ فقط.

(1) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. عبد الخالق عضيمة: 1/ 18.
(2) ينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي:92.
(3) ينظر: الشرح المتوسط: 2/ 690، و: الذخر والعدة في شرح البردة: 120، و: عصيدة الشُّهدة: 268.
(4) ينظر: شرح بردة المديح: 146، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 125.
(5) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 166، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 149، و: شرح الباجوري: 115.
(6) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 418، و: الذخر والعدة في شرح البردة: 120، و: شرح الباجوري: 115.
(7) الشرح الفريد في بردة النبي الحبيب: 344، وينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 149، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 210.
(8) الشرح المتوسط: 2/ 690.
(9) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر: 563.
(10) ينظر: الشرح المتوسط: 2/ 690.

في حين ذهب آخرون إلى أنها منصوبة على المفعولية، على تقدير: واسمع فصول حتف[1].

أما الرفع فعلى جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي فصول[2]، أو هي مبتدأ محذوف الخبر، وقد تفرد بهذا التوجيه جلال الدين المحلي، والتقدير: ففيها فصول[3]، فهو لم ير غير هذا التوجيه.

ونظير ذلك ما ذكره الشرّاح في لفظة (خامدة) في قول البوصيري:

والنارُ خامِدَةُ الأنفاسِ مِن أَسَفٍ عليه والنهرُ ساهي العَيْنِ مِن سَدَمِ

فهي على احتمالين من الإعراب؛ إما أن تكون مرفوعة، وهي الرواية الأكثر شهرة على أنها خبرٌ لـ (النار)[4]، وقد رفض جماعة من الشرّاح الرفع في (خامدة)، بحجة أن الخبر يعد كاذباً، ذكر رأيهم هذا ابن مقلاش، وقد ردّ عليهم بقوله: ((وقول من قال: لو رفع (خامدة) لما صحّ، وكان خبراً كاذباً. لمَ لا يقال: إنه لو رفع لكانت جملة حالية أي: بات الإيوان غير ملتئم وحالة النار هذه، أي في حال كونها خامدة. ويكون فيها معنى بليغ))[5]، ولعل المقصود من عدم صحة المعنى عند هؤلاء وكون الخبر كاذباً، هو أن الرفع على الخبرية يعني كون النار خامدة قبل ولادة النبي ﷺ، والشاعر يريد الإخبار بخمود النار عند ولادته ﷺ، لذا لا يصح عندهم هذا المعنى، ولكن ابن مقلاش الذي كعادته يتوسع في المعنى، ويحتمل أكثر من احتمال، يوجه المبتدأ والخبر على الحالية لا على الاستئناف، أي إنَّ إيوان كسرى انصدع في حالة خمود النار، ولذا يجد في هذا التوجيه معنى بليغاً، قال: ((ويكون في هذا معنى بليغ، حتى كأن خمود النار حَقَّقَ عند المخبر بانصداع الإيوان عدم التئامه، كقولك: جاء زيد والشمس طالعة))[6].

واختار جماعة من الشرّاح ومنهم ابن مقلاش النصب في (خامدة)، واختلفوا في محلها بين أن تكون منصوبة على أنها خبر لـ (بات) المحذوفة، والتقدير: ((وباتت نارُ فارس خامدةَ الأنفاس))[7]، وقد اختلفوا في المحذوف، أهي وحدها أم مع اسمها[8]، ومن ذهب إلى هذا الرأي يكون قد أجاز حذف (بات)، مع أن الحذف في باب كان وأخواتها من مختصات كان؛ لأنها أم الباب، لذا لا يصح على هذه القاعدة أن يقال: إن (خامدة) خبر لبات المحذوفة. ولعل مسوغ هذا الرأي عند من ذهب إليه؛ وجود (بات) في البيت السابق مباشرة وهو قوله:

وباتَ اِيوَانُ كِسرَى وَهْوَ مُنْصَدِعٌ كَشَمْلِ أصحابِ كِسرَى غيرَ مُلتَئِمِ

أي: بات إيوان كسرى وباتت نار فارس، وعلى هذا فالحذف له مسوغ وقرينة، ووجود الدليل على الحذف يعد مسوغاً عند النحويين على جوازه.

ووجه بعضهم النصب على أنها معطوفة على (كشمل) في البيت السابق[9].

و(كشمل) أعربت في موضع خبر لـ(بات)، أو هي صفة منصوبة[10]، والتقدير: كشمل وخامدة، وهذا التوجيه فيه تكلف واضح؛ إذ إن الترابط بين (خامدة) و(كشمل) بعيد عن الجو العام لمعنى البيت، وارتباطه بالنار أولى من ارتباطه بغيرها.

(1) العمدة في إعراب البردة: 166، وينظر: الزبدة في شرح البردة، الغزي: 133، و: عصيدة الشُّهدة: 268.
(2) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 166، و: الشرح الفريد: 344، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 125.
(3) ينظر: شرح بردة المديح: 146.
(4) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 111، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 83، و: البردة شرحاً وإعراباً وبلاغة: 91.
(5) الشرح المتوسط:365/1.
(6) المصدر نفسه: 1/ 365.
(7) المصدر نفسه: 1/ 365، وينظر: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 72.
(8) ينظر: الكتاب،، سيبويه، تح، عبد السلام هارون: 2/ 346، و: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي: 1/ 440، و: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد عزّ الدين السعيدي: 145، و: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمذاني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد: 1/ 293.
(9) ينظر: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 167.
(10) ينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 82، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 166 – 167.

وقد ذهب الباجوري[1] إلى أنها معطوفة على (غير ملتئم) في البيت السابق نفسه، التي هي حال أو خبر لـ (بات)[2]، وتقدير الكلام: غيرَ ملتئم وخامدةَ الأنفاس، وهو رأي واضح التكلف.

والملاحظ أن حالة الرفع لا تحتاج إلى تلك التقديرات التي وردت في حالة النصب، وبعض هذه التقديرات فيه تعسف كما اتضح، لذا تكون القراءة بالرفع راجحة، وهو ما يبرر غلبة اختيار الشرّاح للرفع على جعلها خبراً للنار لخلوه من التقدير حسب المقولة: ((إن عدم التقدير أولى من التقدير))[3]. وما يعضد هذا الرأي إن جملة (والنهر ساهي العين) معطوفة عليها، فعلى النصب في (خامدة)، يكون (ساهي العين) منصوباً، أي: ساهيَ العين، وهل تسمح موسيقى البيت بهذا التوجيه؟ من هذا يترجح الرفع على النصب، كما هو عند الغالب.

ومن ذلك اختلاف الشرّاح في قراءة (معذرة) في البيت التاسع وهو قوله:

يـا لائِمي في الهوى العُذْرِيِّ مَعذرَةً مِنِّي اليك ولَو أنْصَفْتَ لَم تَلُمِ

بين نصبها ورفعها[4]، فمن اختار النصب جعلها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعتذِر) أو (اقْبل)[5]، وعليه يكون المعنى المترتب: (يا لائمي في الهوى العذري أعتذر معذرة أو اقبل معذرة مني إليك)، وقد احتمل بعضهم أن تكون (معذرة) منصوبة على أنها مفعول له[6]، لأنها مصدر معلل للحدث، فكأنه اعتذر لأجل المعذرة، وهو على حذف الفعل.

واحتمل أحد الشرّاح أن تكون (معذرة) منصوبة على أنها مصدر لـ ((فعل مقدر وهو بدل من اللفظ، أي أعتذر إليك بأني قتيل بالحب لمن هواه))[7].

وعلى اختيار الرفع يكون التقدير: (هذه معذرة)[8]، فـ (معذرة) أعربت خبراً لمبتدأ محذوف، وقد احتمل بعضهم أن تكون (معذرة) مبتدأ خبره قوله: (مني إليك)[9]، وقد ذكر بعضهم جواز الوجهين واحتمل المعنيين كليهما[10].

وقد ذكر ابن مقلاش المعنيين كليهما، ولكنه رجح الرفع، معللاً ذلك بقوله: ((إذ تنكير (معذرة) مع الرفع أمر متمكن، والنصب فيه فصل المتصل، وكان اللائق مع إضمار (اقبل) أن يقول: معذرتي، لكن اضطره الى فصله وزن البيت ولا حاجة بنا الى ذلك الاضطرار))[11]، فاللحاظ الذي اعتمده ابن مقلاش في الترجيح لفظي بحت، ولكن قد يترجح بلحاظ المعنى المذهبين كليهما؛ لأن (معذرة) بالنصب والرفع قد فسرت المعنى الذي أراد الشاعر أن يصل به إلى المتلقي، وهو بيان أن اللائم لو كان منصفاً لم يتجه باللوم إلى الملوم.

وقد يكون التعدد منشؤه الشارح، ولعل هذا هو الغالب في كثير من الاحتمالات الإعرابية، من ذلك ما جاء في قول البوصيري:

آيـاتُ حَقٍّ مِنَ الرحمنِ مُحدَثَـةٌ قديمَةٌ صِفَةُ الموصوفِ بالقِدَمِ

فقد اختلف الشرّاح في لفظة (آيات) الواردة في أول البيت بين الرفع والنصب، فمن اختار الرفع[12]، جعلها على احتمالات عدة هي:

(1) ينظر: شرح الباجوري: 63.
(2) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 111، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 82، و: شرح الباجوري: 63.
(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش: 4/ 333.
(4) ممن اختار النصب: صاحب العمدة في إعراب البردة: 72، و: الشيخ خالد الأزهري: 35، والقاري: 202، وغيرهم، وممن اختار الرفع ابن مقلاش: 77/1، وبعضهم جوّز الأمرين كصاحب الذخر والعدة في شرح البردة: 20، وشرح الباجوري: 18.
(5) ينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 35، العمدة في شرح البردة، الهيتمي: 131.و: النفحات الشاذلية في شرح البردة البوصيرية: 3/ 352.
(6) ينظر: عصيدة الشُهدة: 65.
(7) الزبدة في شرح البردة، الغزي: 48.
(8) ينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 20، و: شرح الباجوري: 18.
(9) ينظر: شرح الباجوري: 18.
(10) الذخر والعدة في شرح البردة: 20.
(11) الشرح المتوسط: 1/ 78.
(12) ينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري:113، و: العمدة في شرح البردة، ابن عجيبة:205، و: شرح الباجوري:88.

1- أما أن تكون مبتدأ، وخبره الأول محذوف متعلق بشبه الجملة (من الرحمن) والثاني (محدثة) والثالث (قديمة)، والرابع (صفة)[1]، فهي إذن: آياتُ حقٍ من الرحمن، محدثةٌ، قديمةٌ، صفةُ الموصوفِ.

2- أو أن تكون مبتدأ وخبره الأول (محدثة)، والثاني (قديمة)، على أن تكون (من الرحمن) صفة لـ (آيات)[2]، والتقدير آيات حق، التي هي من الرحمن، محدثةٌ، قديمةٌ.

3- أو إنها مبتدأ والخبر مقدر قبلها[3]، والمعنى: من معجزات نبينا آياتُ حقٍ، أو أن الخبر مقدر بعدها على تقدير: آياتُ حقٍ منزلةٌ[4]. ويكون ما بعدها مرفوعاً على الخبرية، أو هي صفات للخبر المقدر، وهذا التوجيه فيه تعسف، إذ لا يلجأ إلى التقدير إلى عند الضرورة، ولا ضرورة في المقام.

4- وبعضهم جعلها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي آياتُ حقٍ[5]، أو أبهر المعجزاتِ آياتُ حقٍ[6].

وهذه الاحتمالات على الرواية، فتعددت توجيهاتهم وإعراباتهم، كلٌ بحسب فهمه للرواية.

في حين جوّز بعضهم أن تكون (آيات) منصوبة، وهذا الرأي هو من باب الافتراض والاحتمال الإعرابي، فقالوا في توجيهها:

1- هي منصوبة على أنها بدل، قال ابن علان: ((ويجوز نصبه بدلاً من آيات في قوله: دعني ووصفي آيات[7]، بدل بعضٍ، إن أريد بها ثمة كل ما يدل على صدق نبوته من الخوارق، أو بدل، إن أريد بها الآيات القرآنية))[8]، أي هي (بدل بعض من كل)، إذا كان معنى الآيات مخصوصاً بالخوارق التي تحدى بها، وتشمل الأمور المحسوسة كشق القمر وغيرها، أو (بدل كل من كل) إن أريد بها الآيات القرآنية.

2- النصب على أنها: ((عطف بيان لآيات في قوله: دعني ووصفي آيات، أو على المديح))[9]، والمعنيان – أي البدل وعطف البيان – متقاربان، إذ إن النحويين جوزوا في كل موضع أعرب بدلاً أن يكون عطف بيان، إلا في بعض الموارد[10].

أما النصب على المدح فهو نصب الاسم بفعل محذوف تقديره (أعني)، ومن النحاة من يضمر لكل معنى فعله[11]، وعليه فهو من باب المفعولية، والمعنى: أعني الآياتِ.

والرأي الغالب هو الرفع في (آيات)، بل أن بعضهم لم يختر إلا الرفع كالأزهري والباجوري وغيرهما، في حين توسع آخرون باحتمالية النصب، ومن ثم تعددت الدلالة تبعاً للعلامة الإعرابية.

ولما كانت الرواية بالرفع يكون هو المرجح من هذين الوجهين، واحتمال أن يكون إعرابها مبتدأ، وخبرها محدثة، أولى من باقي الاحتمالات، لصحة الإسناد، وتكون (من الرحمن) صفة لها، وليس خبراً؛ لأن الجار والمجرور يحتمل التعلق من غير إسناد، ويحتمل الإسناد، ويبقى هذا الرأي محتملاً.

ومما ورد بعلامة وافترضت علامة أخرى قوله:

لو ناسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمَاً أحيا اسمُهُ حين يُدعَى دارِسَ الرِّمَمِ

(1) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 135، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 113، و: الشرح الفريد: 266.
(2) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 364.
(3) ينظر: شرح بردة المديح: 131، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 98، و: البردة شرحاً وإعراباً وبلاغةً: 129.
(4) ينظر: عصيدة الشُّهدة: 214.
(5) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 364، و: الذخر والعدة في شرح البردة: 95، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 98.
(6) ينظر: عصيدة الشُّهدة: 214.
(7) في قول البوصيري في بيت سابق: دعني ووصفي آيات له ظهرت ظهور نار القرى ليلاً على علم
(8) الذخر والعدة في شرح البردة: 95، وينظر: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 187، 188، العمدة في شرح البردة، الهيتمي: 448.
(9) الزبدة في شرح البردة، القاري: 364.
(10) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام: 563.
(11) ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 146.

فالأصل في (دارس الرمم) النصب وهي العلامة الإعرابية التي روي بها، ولكنّ بعض الشرّاح افترضوا الرفع، لأن الفعل (يدعى) جاء مبنياً للمفعول مما يستوجب نائب فاعل له، فقال بعضهم بجواز أن تكون (دارس) مرفوعة على أنها نائب فاعل، قال الباجوري: (((دارس الرمم) مفعول أحيا، فهو منصوب، وجوّز بعضهم أن يكون مرفوعاً على أنه نائب فاعل يدعى))[1]، فعلى هذا يكون التقدير: يُدعى دارسُ الرمم، وهو توسع في الدلالة من باب الافتراض والاحتمال.

فالأصل فيه النصب على أنَّ (دارس الرمم) مفعول به للفعل (أحيا)، وهو الرأي الغالب عند الشرّاح[2]، قال الأزهري: ((دارس مفعول (أحيا)، و(الرمم) مضاف إليه، والأصل: أحيا اسمه دارس الرمم حين يدعى به))[3]، وهذا التعدد مبعثه أمران: الأول: الصيغة الصرفية للفعل (يُدعى)، فمجيء الفعل بصيغة البناء للمجهول، يجعل ما بعده محتملاً للنيابة عن الفاعل، ولو كان مبنياً للمعلوم أي: (يدعو) لما ورد هذ الاحتمال، وهذا ما لم يقل به أحد من الشرّاح والآخر: هو الاختلاف في عدّ (حين يدعى) جملة اعتراضية، أم غير اعتراضية، فعلى تقدير الاعتراض يكون البيت: أحيا اسمه – حين يدعى – دارسَ الرمم، فـ (دارس) مفعول به للفعل أحيا، وإن لم تكن اعتراضية، حينها تكون (دارس) نائب فاعل للفعل (يدعى)، ويكون المعنى على تقدير: إن اسمه سيحيا حين يتادي ويدعى دارس الرمم، فيكون ذكره o مقترناً بدرس الرمم، وكلا المعنيين مقبولان.

ونظير ذلك ما نجده في قول البوصيري

مَكفولَةً أبدَاً منهم بِخَيرِ أَبٍ وخيرِ بَعلٍ فلم تَيْتَمْ ولم تَئِمِ

فللفظة (مكفولة) حالتان، إحداهما رواية والأخرى افتراض، فالنصب هو الرواية المروية عند أغلب الشرّاح[4]، والرفع حالة إعرابية مفترضة، وقد توسع الشرّاح في الدلالة المترتبة على الحركتين، ولكن تبقى هنالك وظيفة تطغى على الاحتمالات الأخرى، وهذا ما نجده في كثير من الشواهد والأمثلة، وهو ما نجده في (مكفولة) فالرواية على النصب، ولهذا النصب دلالات متعددة بحسب الوظيفة المترتبة، ولعل أكثر الشرّاح على أنها خبر ثانٍ للفعل الناقص (غدا) في البيت السابق:

حتى غَدَتْ مِلَّةُ الاسلامِ وَهْيَ بهم مِن بَعدِ غُربَتِهَا موصولَةَ الرَّحِمِ

فالخبر الأول (موصولة)، والثاني (مكفولة) والمعنى المترتب عليه: غدت موصولة مكفولة، وهذا الإعراب هو الغالب عند كثير من الشرّاح[5]، وهناك معانٍ أخرى تترتب على النصب هي:

1- إنها خبرٌ للفعل الناقص (غدا)، وتكون (موصولة) خبراً لمبتدا محذوف، قال ابن مقلاش: ((ويصح أن يكون خبر (غدت) (مكفولة) بالنصب، و(موصولة) بالرفع، فتكون جملة اعتراضية دخلت بين الخبر وذي الخبر))[6]، ويكون المعنى: حتى غدت ملةُ الإسلام – وهي موصولة الرحم بهم من بعد غربتها – مكفولةً... فالجملة (وهي موصولة الرحم بهم من بعد غربتها) جملة معترضة بين (غدت ملة الإسلام)، وخبر (غدت): (مكفولة).

2- حال من فاعله، على أساس أن الفعل (غدا) أخذ فاعلاً، وهو قوله (غدت ملة الإسلام)، و(موصولة) مفعولاً به، فتكون (مكفولة) حالاً من الفاعل، أي: غدت ملة الإسلام مكفولة الحال موصولةً[7]، وأجاز صاحب العصيدة أن تكون حالاً من (موصولة) أي: غدت ملة الإسلام موصولة حال كفالتهم لها.

2- بدل من (موصولة)، وهو رأي قال به صاحب العصيدة[1]، على تقدير: موصولةَ الرحم مكفولةً.

---

(1) شرح الباجوري: 52، وينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 55، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 58.
(2) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 100، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 155، و: الزبدة في شرح البردة، القاري: 279، و: العمدة في شرح البردة، ابن عجيبة: 123.
(3) شرح الشيخ خالد الأزهري: 68، و: النفحات اللطيفة: 3/ 415.
(4) ينظر: شرح بردة المديح: 145، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 208، و: شرح الباجوري: 113.
(5) ينظر: العمدة في شرح البردة، الهيتمي: 568، و: الزبدة في شرح البردة، الغزي: 132، و: النفحات الشاذلية: 3/ 520.
(6) الشرح المتوسط: 2/ 680، وينظر: شرح الكواكب الدرية في مدح خير البرية: 360.
(7) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 163، و: الزبدة في شرح البردة، الغزي: 132، و: عصيدة الشُّهدة: 264.

3- إنها معطوفة على (موصولة)، وإليه ذهب صاحب العصيدة[2]، على حذف حرف العطف للضرورة الشعرية، والمعنى المترتب على هذا التقدير: غدت موصولة ومكفولة.

أما الحالة المفترضة وهي حالة الرفع، فقد احتملوا فيها أن تكون خبراً، وهي إما خبر ثانٍ لـ (وهي) في البيت السابق، و(بهم) خبر أول، والتقدير: وهي بهم مكفولةٌ[3]، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ((هي مكفولة))[4]، والمعنيان متقاربان، وقد يترجح النصب، لأن المتحدث عنها (ملة الإسلام) قد كفلت بخير أب وخير بعل، فجاءت مكفولة محفوظة، وكذا لأن ما تحتمله (مكفولة) تحتمله (موصولة) لسياقهما الواحد، ولما لم يقل أحد بجواز الرفع لـ (موصولة) وجعلوها مرتبطة بالفعل الناقص، كذلك تكون (مكفولة).

وقد يكون للحركة الإعرابية أثر في توجيه معنى اللفظة ودلالتها اللغوية، كلفظة (يوم) التي تصلح أن تكون ظرفاً للزمان وتكون اسما للزمان، والفارق بينهما واضح، وهو يعتمد على الحركة والسياق الذي ترد فيه الكلمة، ففي قول البوصيري:

يَومٌ تَفَرَّسَ فيه الفُرسُ أَنَّهُمُ قَد أُنذِرُوا بِحُلُولِ البُؤسِ والنِّقَمِ

فكلمة (يوم) في أول البيت قد تكون ظرفاً للزمان، وقد تكون اسمَ زمانٍ لحدث معين، فتعرب بحسب موقعها، والفارق بين المعنيين هو حركة آخر الكلمة، فإن جاءت منصوبة فهي ظرف زمان (مفعول فيه)، وإن جاءت مرفوعة فهي لا تحتمل إلا أن تكون اسما للزمان الذي وقعت فيه ولادة النبي ﷺ، أي يوم الاثنين، وهو يوم ولادة النبي ﷺ، وحول هذا دار بحث الشرّاح، فقد اختار أغلب الشرّاح الرفع في (يوم)[5]، على أنه اسم زمان لليوم الذي ولد فيه رسول الله ﷺ بدلالة السياق الذي يتحدث عن ولادته ﷺ، قال البوصيري في البيت السابق:

أبانَ مولِدُهُ عن طِيبِ عنصرِهِ يا طِيبَ مُبتَدَإٍ منه ومُختَتَمِ

فرفعت (يوم) على أنها ((خبر مبتدأ محذوف تقديره هو راجع إلى مولده يعني زمان ولادته))[6]، أو هي مرفوعة على أنها بدل أو عطف بيان لـ (مولده) التي هي فاعل للفعل (أبان)[7]، والتقدير: ((أبان يوم مولده، فاليوم الأول هو اليوم الثاني))[8]، ورجح ابن مقلاش الرفع في (يوم) على أنه بدل من (مولده) كما تقدم، أو هو مبتدأ، وقد انفرد بهذا التوجيه، قال: ((ويصح على أن يكون مبتدأ، وتكون الجملة بعده خبراً، والرابط بين الجملتين والمبتدأ الضمير المجرور))[9]، على تقدير: يومٌ تفرس فيه الفرس، والرابط الضمير في (فيه).

وجوّز بعضهم أن تكون منصوبة وهو من باب الافتراض، إذ لم يرو عن أحد الشرّاح، قال صاحب النفحات اللطيفة: ((يوم: بالرفع وهو الأظهر، ويجوز النصب))[10]، وقد قام النصب عند ابن مقلاش بوظيفيتين: الأولى: أن يكون مفعولاً به للفعل (أبان)، والأخرى أن يكون مفعولاً فيه، أي: ظرفاً للولادة، ولكنه وقف عند هذين التوجيهين مضعفاً إياهما، قال في توجيه النصب على المفعول به: ((إن (أبان) في البيت الأول غير عامل في (يوم) المصدر به هذا البيت، حتى أنا لو نصبناه لم يتمعن معنى يقرُّ العين))[11]، وقال في توجيه دلالة النصب على الظرفية: ((وإن نصبنا (يوم) يكون حينئذٍ ظرفاً، فيكون ظرفاً للولادة، فيكون مولده في ذلك اليوم، وليس بالمتمكن كل التمكن، اللهم إلا أن ينقل أن الولادة كانت قبل انصرام الثلث الأول من الليل يصح انسحاب تسمية اليوم عليه إلى ذلك

(1) ينظر: عصيدة الشُّهدة: 264.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 264.
(3) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 163، و: العمدة في شرح البردة، ابن عجيبة: 264.
(4) ينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 118، وينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 414، و: عصيدة الشُّهدة: 264.
(5) ينظر: شرح بردة المديح: 115، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 80، و: شرح الباجوري: 62.
(6) شرح بردة المديح: 115، وينظر: العمدة في إعراب البردة: 109، و: شرح الباجوري: 62.
(7) ينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 68، و: عصيدة الشُّهدة: 168.
(8) الشرح المتوسط: 1/ 347.
(9) الشرح المتوسط: 1/ 347.
(10) النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 70.
(11) الشرح المتوسط: 1/ 347.

الوقت، فيكون اليوم قبل ليلة الولادة قبل وقت الولادة))[1]، ويبقى الرأي الغالب رفع لفظة (يوم) وما ينتج عنه من الدلالة على أن المقصود هو يوم ولادته (ص)، ويبقى وجه النصب ضعيفاً بدليل إعراض غالب الشرّاح عنه، وتضعيف احتماله.

ثانياً: ما جاء على ثلاث حركات

ومما يعكس اهتمام الشرّاح بالعلامة الإعرابية وقوفهم كثيراً عند الكلمات التي تحتمل أكثر من وظيفة نحوية، بل أنهم افترضوا علامات إعرابية لم تروَ للقصيدة، من ذلك وقوفهم كثيراً عند كلمة (محمد) في قول البوصيري:

محمدٌ سيدُ الكونينِ والثقَلَيْنِ والفريقين مِن عُربٍ ومِن عَجَمِ

فقد رويت بالرفع، ولكنهم جوزوا النصب والجر كذلك، والأوجه التي تحتملها هذه الكلمة هي:

1- الرفع وهو المروي: على أنها مبتدأ وسيد الكونين خبره، وهو ما رجحه جماعة من الشرّاح، كصاحب العصيدة إذ قال: ((والأظهر أنها مبتدأ))[2]، أو على أن محمداً (ص) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو محمد، وهو اختيار جماعة من الشرّاح[3]، واستحسن ابن مقلاش هذا التوجيه معللاً ذلك بقوله: ((لأنه لما كان يصفه بالصفات العلا، كأن قائلاً قال: من هذا الممدوح؟ قال: (محمد). وهو أظهر من كونه مبتدأ، لأن في الابتداء إنشاء كلام مستأنف، ولم يكن أخبر عنه إلا بما بعده))[4]، فابن مقلاش يرى أن ربط هذا البيت بما قبله أولى من فصله، فلو جُعل مبتدأ لكان في هذا الابتداء استئناف، وربط الكلام أولى من فصله.

أو هو مرفوع على البدلية من فاعل الفعل (أحيى) في بيت سابق وهو قوله:

ظَلمتُ سُنَّةَ مَن أحيا الظلامَ الى أنِ اشتَكَتْ قدمَاهُ الضُّرَّ مِن وَرَمِ

ولما كانت الكلمة تحتمل دلالات أُخر لم يقف الشرّاح على المروي فقط وهو الرفع بل احتملوا غيره وهو:

2- النصب: على المدح، على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره بـ (أعني أو أمدح محمداً)[5]، وهذا الوجه – أي المفعولية – استحسنه ابن مقلاش؛ لأنه ((لما أبهم على السامع بتأخير الممدوح، تشوق السامع فقال: هذا الممدوح بهذه الصفات، من أنت تعني؟ فقال: أعني محمداً، فأجاد الناظم في تقديم ما قدم، وفي تشويقه إلى سماع اسمه))[6].

3- الجر على أنه بدل من الاسم الموصول (من) في البيت السابق وهو قوله:

وَكيفَ تَدْعُو إلى الدُّنيا ضرورَة مَنْ لولاهُ لَمْ تَخْرُج الدُّنيا مِنَ العَدَمِ[7]

وقد تفرد ابن علان في توجيه الجر على أنه بدل من الاسم الموصول (من) في قوله:

ظَلمتُ سُنَّةَ مَن أحيا الظلامَ الى أنِ اشتَكَتْ قدمَاهُ الضُّرَّ مِن وَرَمِ

فهي مجرورة على البدلية أو عطف بيان[8].

والذي يترجح من الأوجه التي ذُكرت، هو الرفع على الابتداء؛ لأسباب عدة، منها: أنَّ القصيدة رويت به، ولخلوه من التقدير، ولأن من قال به أخذ بظاهر اللفظ، بخلاف غيره من الأوجه.

ونظير ذلك قول البوصيري:

مثلَ الغمامَةِ أَنَّى سارَ سائِرَةً تَقِيهِ حَرَّ وَطِيسٍ للهَجِيرِ حَمِي

(1) المصدر نفسه: 1/ 347.
(2) عصيدة الشهدة: 119، وينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 57، و: العمدة في إعراب البردة: 91.
(3) ينظر: شرح بردة المديح: 103، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 149، و: الشرح الفريد: 116.
(4) الشرح المتوسط: 207/1.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 207/2، والعمدة في إعراب البردة: 91، و: الشرح الفريد: 116.
(6) الشرح المتوسط: 207/1.
(7) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 91، و: عصيدة الشهدة: 118- 119، والشرح الفريد: 116.
(8) ينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 43.

إذ رويت (مثل) بالرفع والنصب والجر[1]، فهي على رواية الرفع تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (أمرها مثل)[2]، أو (هي مثل)[3]، وقد انفرد ابن مقلاش بجعلها مبتدأً خبره الجملة التي بعده، وهي قوله: (أنى سار سائرة)[4]، وهذا الوجه – أي جعلها مبتدأ – يجعل (مثل) تحتمل الزيادة عنده إذ قال: ((فإن قرئ (مثل) بالرفع قوي وجه زيادة (مثل)، وتكون الجملة خبره، ولو حذفها كان التقدير: الغمامة أنى سار سائرةٌ))[5]، ولا يعلم وجه زيادة (مثل)؛ لأنه جعلها مبتدأ، وهو عمدةٌ، والمسند والمسند إليه ((ما لا يَغْنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً))[6]، ولعله وجد من المضاف إليه (الغمامة) لفظاً مستحقاً للإسناد إليه، فعند حذف المضاف يكون المعنى مستقيماً بالمضاف إليه.

أما على رواية النصب فتحتمل وجهين:

الأول: أن تكون حالاً[7]، واختلفوا في صاحب الحال، إذ ذهب بعضهم إلى أنها حال من الضمير في الفعل (تمشي)[8] في قوله:

جاءت لِدَعوَتِهِ الأشجارُ ساجِدَةً تمشِي إِليه على ساقٍ بلا قَدَمِ

أي تمشي هي مثلَ الغمامة، وهذا التقدير هو الذي ترجح عند محمد عيد الحسيني[9]، أو هي حال من الأشجار في البيت الشعري السابق، والتقدير: جاءت لدعوته الأشجار ساجدةً مثلَ الغمامة[10]، فهي على هذا التقدير حال ثانية و(ساجدة) هي الحال الأول[11].

أما الوجه الثاني: فقد تكون صفة لمصدر محذوف تقديره: ((مجيئاً مثلَ الغمامة))[12]، وهذا التقدير هو الذي ترجح عند صاحب العصيدة[13].

وقد انفرد ابن مقلاش عن باقي الشرّاح بجعل (مثل) مجرورة على أنها بدل من (بديع) في قول البوصيري في بيت سابق:

كأنَّمَا سَطَرَتْ سطرا لِمَا كَتَبَتْ فُرُوعُهَا مِن بديعِ الخَطِّ في اللَّقَمِ

وقال معللاً ذلك بقوله: ((ووجه البدل من بديع لما كان مرور الأشجار غير معهود وكذلك سير الغمامة لإظلال البشر غير معهود))[14]، فصار المعنى:... من بديع الخط بالقلم مثلِ الغمامة.

ومما احتملت الأوجه الثلاثة لفظة (منقضة) في قوله:

وبعد ما عايَنُوا في الأُفقِ مِن شُهُبٍ مُنقَضَّةٍ وَفقَ ما في الأرضِ مِن صَنَمِ

الأول: الجر، على أنها صفة لـ (شهب)[15]، وقد اختار هذا الرأي جماعة من الشرّاح وقالوا إنه الأظهر، قال صاحب العصيدة: ((وقوله: (مُنقضَّة) يجوز فيه الأحوال الثلاثة: الجر، على أنه صفة شهب، وهو الأظهر))[16]، ورأى فيه ابن مقلاش وجهاً صحيحاً،

(1) ينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 95، و: الزبدة في شرح البردة، القاري: 336، و: شرح الباجوري: 73.
(2) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 120، شرح الشيخ خالد الأزهري: 95.
(3) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 336، و: عصيدة الشُّهدة: 188.
(4) ينظر: الشرح المتوسط: 415/2.
(5) الشرح المتوسط: 2/ 415.
(6) الكتاب: 23/1.
(7) ينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 95، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 174، و: الزبدة في شرح البردة، القاري: 337.
(8) ينظر: شرح الشيخ خالد الأزهري: 95، و: الشرح الفريد: 223.
(9) ينظر: الشرح الفريد: 223.
(10) ينظر: شرح الباجوري: 73، و: العمدة في شرح البردة، ابن عجيبة: 172.
(11) ينظر: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 174، و: الزبدة في شرح البردة، الغزي: 94.
(12) الزبدة في شرح البردة، القاري: 336، وينظر: الزبدة في شرح البردة، الغزي: 94.
(13) ينظر: عصيدة الشُّهدة: 188.
(14) الشرح المتوسط: 2/ 415.
(15) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 116، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 90.
(16) عصيدة الشُّهدة: 179.

غير أنه توسع في الدلالة المترتبة على هذه الوظيفة قال: ((و(مُنقضَّة) يجوز خفضه على النعتية لـ (شهب) وهو محمل صحيح، لكن انقضاض تلك الشهب هل كان بعد معاينتهم أو كانت (منقضَّة) ولما عاينوا، عاينوا شهباً منقضة، لا يدرون أي وقت انقضت))[1]، ولهذا نجد أن بعض الشرّاح قد اكتفوا بهذا التوجيه ولم يذكروا غيره[2].

الثاني: النصب، على أنها حال من (شهب)[3]، وهذا التوجيه لا يستقيم مع القاعدة النحوية؛ إذ لا تكون الحال نكرة من نكرة بل لابد فيها من أن تكون من معرفة، قال ابن جني: ((الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام))[4]، ولهذا وقف ابن مقلاش على هذا التوجيه مضعفاً إياه، قال: ((ونصبها ضعيف، إذ لا تكتمل فيه شروط الحال، إذ لا يقع إلا من معرفة أو ما يقارب من معرفة بوجه من الوجوه المذكورة))[5]، ولكنه لم يرفض النصب تماماً بل احتمله على القطع على المذهب الكوفي، قال: ((لكن يجوز نصبها على القطع على مذهب الكسائي))[6]، والقطع مصطلح تفرد به الكوفيون، ويراد به أمران، الأول: الحال، والآخر: النصب على المفعولية بفعل محذوف[7]، ولما كان توجيه الحال قد رفضه؛ لعدم اكتمال شروطه، يتعين المعنى الثاني وهو النصب بفعل محذوف، وتقدير الكلام: أعني منقضَّةً.

الثالث: ((الرفع: على أنه خبر مبتدأ محذوف))[8]، وتقديرها: هي مُنقضَّةٌ، وهذا الرأي تفرد به ابن علان والحنفي، وهو من باب الاحتمالية النحوية، التي افترضها الشرّاح.

ومثال ما تتعدد به الوظائف النحوية بحسب ما يفترضه الشارح ما جاء في قول البوصيري:

واخْشَ الدَّسَائِسَ مِن جوعٍ ومِن شِبَعٍ فَرُبَّ مخمَصَةٍ شَرٌّ مِنَ التُّخَمِ

إذ رووا جميعاً أنَّ كلمة (شر) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي شرٌ[9]، أو هي خبر لشبه الجملة (ربّ مخمصة)[10]، أي ربّ مخمصةٍ شرٌّ.

في حين لم يكتف آخرون بهذا الإعراب ورأوا أن الكلمة تحتمل معاني أخر، منها أنهم جوزوا أن تكون (شر) مجرورة على أنها صفة لـ (مخمصة)[11]، أي: ربّ مخمصةٍ شرٍ من التخم، والجر على النعت واجب في هذا السياق؛ لأن الاسم النكرة الذي يأتي بعد حرف الجر (رب) يحتاج إلى نعت، مفرد أو غيره؛ لأن (رب) تفيد التقليل على مذهب الجمهور[12]، فتكون مع الصفة أبلغ في باب التقليل، ومن ثَم أوجب النحاة وصفه[13]، ويكون الخبر على هذا التوجيه محذوفاً يقدر بكلمة (موجودة)، أي: رب مخمصة شرٍ من التخم موجودة.

وانفرد ابن مقلاش بجواز أن تكون (شر) منصوبة على أنها خبر لـ (كان) المحذوفة، والتقدير: ((فربّ مخمصة تكون شراً))[14]، وذكر ابن مقلاش أن هذا التقدير إنما يكون على رأي الأخفش الذي يجوّز حذف (كان) من دون القيود التي وضعها سيبويه[1]، وهي

(1) الشرح المتوسط: 2/ 290.
(2) العمدة في إعراب البردة: 116، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 90، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 75.
(3) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 324، و: الذخر والعدة في شرح البردة:75، و: عصيدة الشُّهدة: 179.
(4) اللمع في العربية، أبو الفتح ابن جني، تح: فائز فارس: 62.
(5) الشرح المتوسط: 2/ 290.
(6) الشرح المتوسط: 290/2.
(7) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تح: محمد علي النجار وزميليه: 1/ 213، 309، و: مصطلحات النحو الكوفي – دراستها وتحديد مدلولاتها -، د. عبد الله بن حمد الخثران: 60.
(8) عصيدة الشُّهدة: 179، وينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 74.
(9) ينظر: العمدة في شرح البردة، ابن عجيبة: 75، و: الشرح المتوسط: 151/2.
(10) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 82، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 47، و: الشرح الفريد: 79.
(11) ينظر: الذخر والعدة في شرح البردة: 33، و: الشرح المتوسط: 2/ 152، و: النفحات اللطيفة على البردة الشريفة: 37.
(12) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين المرادي، تح: فخر الدين قباوة وزميله: 440.
(13) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي: 1/ 417، و: اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين ابن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي: 1/ 255.
(14) الشرح المتوسط: 2/ 152.

جواز حذف كان مع اسمها بعد (إن) و(لو) الشرطيتين، قال سيبويه في باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف): ((وذلك قولك: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر "، و" المرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف "، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجر وإن كان شراً فشر))[2]، وقال في موضع آخر: ((ألا طعام ولو تمراً، كأنك قلت: ولو كان تمراً))[3]، فتقدير ابن مقلاش بحذف كان لا يستقيم مع قاعدة سيبويه في حذفها، والتي درج عليها النحويون[4]، لذا لجأ إلى رأي الأخفش القائل بالحذف مطلقاً[*].

ومما يلحظ أن اللفظة قد تروى بعلامتين إعرابيتين تنتج عنهما دلالات مختلفة، ثم يضيف بعض الشرّاح دلالات غير تلك نتيجة لافتراض علامة إعرابية لم تذكر للفظة، فيكون الرأي الغالب بعلامتين وينفرد آخرون بإضافة علامة ثالثة، من ذلك ما نراه في لفظة (غير) في قول البوصيري:

ولَن تَرى مِن وَلِيٍّ غيرَ منتَصِرٍ بِـهِ ولا مِن عَدُوٍّ غيرَ مُنعَجِمِ

فقد رويت بالجر وبالنصب، وحكمها في الموضعين واحد[5]، في حين لم يكتف آخرون بالعلامتين هاتين فافترضوا الرفع وجوزوه كالقاري وأفندي الحنفي[6]، ونتيجة لتعدد العلامة الإعرابية تعددت الوظيفة النحوية للكلمة في الموضعين على التالي:

1- الجر على أن (غير) نعت لـ (ولي)، وهو رأي ذكره أغلب الشرّاح[7]، فيكون المعنى بأن الولي الذي لا تراه صفته أنه غير منتصر.

2- النصب، وله وظائف عدة احتملها الشرّاح على النحو الآتي:

أ: إنها مفعول به ثانٍ للفعل (ترى)، هذا إذا كان الفعل (رأى) متعدٍ إلى مفعولين، وهو إذا كانت رأى القلبية التي تتعدى إلى مفعولين، وإلى مفعول واحد إذا كانت بصرية[8]، وهنا وقف الشرّاح واحتملوا في الفعل (رأى) الوجهين، قال الأزهري: ((وبالنصب على محله إن كانت (ترى) بصرية، وإن كانت علمية فهي المفعول الثاني))[9]، ولم يرتض بعضهم أن تكون (رأى) بصرية، بل هي قلبية تحتاج إلى مفعولين، قال ابن عجيبة: ((فالنصب على المفعولية لـ(ترى) لأنها علمية، والمفعول الأول (من ولي)))[10]، والمعنى: إنك لن ترى من ولي غيرَ منتصر، أي ترى الولي منتصراً.

ب: احتمل بعضهم أن تكون منصوبة على أنها نعت لـ (ولي)، وهذا يكون على المحل لا اللفظ، لأن محله النصب على المفعولية[11]، وهذ الفرض على أن رأى بصرية وليست حلمية، أي إنك لن ترى الولي الموصوف بأنه غير منتصر، فترى الولي منتصراً.

ج: احتمل بعضهم أن تكون حالاً من (ولي) قال أبو زكريا الأنصاري: ((أو حال منه وإن كان نكرة لوقوعه بعد النفي))[12]، وعلى هذا فالمعنى أنك لن ترى الولي في حالة كونه غير منتصر، بل تراه منتصراً.

د: على أنها مستثنى، انفرد ابن مقلاش بهذا الرأي قال: ((وقد يكون نصب (غير) على الاستثناء، ويكون التقدير بعد التحويل إلى الاستثناء بـ (إلا) لن ترى ولياً إلا ولياً منتصراً، ولا عدواً إلا منقصماً أو منفصما))[13].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 152/2.
(2) الكتاب: 2/ 258.
(3) المصدر نفسه: 1/ 269.
(4) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي: 1/ 417، و: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 146.
(*) بمراجعة كتاب معاني القرآن للأخفش لم أجد ما يشير فيه إلى هذه المسألة، ولم أجد في كتب النحويين إشارة إلى رأي الأخفش.
(5) ينظر: الشرح المتوسط: 2/ 727، و: شرح بردة المديح: 150، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 154.
(6) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 427، و: عصيدة الشُهدة: 275.
(7) ينظر: العمدة في إعراب البردة: 174، و: الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 214، و: والعمدة في شرح البرد، ابن عجيبة: 282.
(8) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 52/2.
(9) شرح الشيخ خالد الأزهري: 158.
(10) العمدة في إعراب البردة: 282.
(11) ينظر: الشرح المتوسط: 2/ 727، و: شرح الشيخ خالد الأزهري: 158، و: الشرح الفريد: 361.
(12) الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة: 214 – 215، وينظر: عصيدة الشُهدة: 275.
(13) الشرح المتوسط: 2/ 728.

3- وعلى افتراض الرفع في (غير) فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)[1]، والتقدير: هو غير منتصر، هو غير منقصم، وهذا التوجيه هو من باب الافتراض ولم يذكره من الشرّاح غير القاري والحنفي.

الخلاصة

مما سبق استطاع البحث أن يَبين عن مجموعة من الأمور هي:

1- تعددت الوسائل والأدوات التي وظفها الشرّاح في سبيل الوقوف على معنى النص ودلالته، وقد كان للغة أثر بارز، بل لعلها الأداة الأبرز التي وقف عندها الشرّاح في بيان معنى القصيدة، مستعينين بالتركيب النحوي وما يقدمه من إمكانات هائلة في بيان مراد الشاعر.

2- وقف الشرّاح على التعاقب الأعرابي على مفردات القصيدة، مع بيان أثره في إنتاج دلالات عدة للبيت الشعري.

3- أخذ التعدد في العلامة الإعرابية مظهرين بارزين، الأول: التعدد الناشئ من رواية البيت، والآخر، التعدد الناشئ من افتراض الشارح.

4- احتملت بعض الكلمات علامة إعرابية واحدة، واحتملت أخرى علامتين، وبعضها احتمل ثلاث علامات إعرابية.

5- تعددت الوظائف النحوية للمفردات التي تعاقبت عليها العلامة الإعرابية، وهي وظائف احتملها التركيب اللغوي، بعضها كان مستحسنا وبعضها الآخر كان باديا فيه التمحل والبعد عن روح القصيدة.

6- اختلف الشراح حول هذه الظاهرة في البردة، إذ إن بعضهم اكتفى برواية البيت التي وصلت إليه فقط، وبعضهم استعان برواية أخرى، فوقف عليها وأبان عن دلالاتها، وبعضهم توسع فاحتمل ما يسمح به النص الشعري.

7- كان لثقافة الشارح ومتبنياته أثر مهم في توظيف التعاقب الإعرابي على البردة، فما يكون جائزا عند البعض قد يكون ممتنعا عند آخرين، لذا برزت ظاهرة الردود والمناقشات بين شراح البردة، بين رفض الآراء أو موافقتها، مع بيان المعنى في الحالات المختلفة.

المصادر والمراجع

- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة– دراسة تحليلية نقدية، د. دليلية مزوز، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م.
- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين درويش، دار اليمامة، دمشق، ط9، 2005م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، جمال الدين بن هشام الانصاري (761هـ)، تحقيق: محمد عزّ الدين السّعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1999م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير (606هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم قرى، السعودية، ط1، 1420هـ.
- البردة شرحا وإعرابا وبلاغة, محمد يحيى الحلو, مراجعة محمد علي حمد الله, دار البيروتي, دمشق, ط3, 2005م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين المرادي (749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- حاشية الباجوري على البردة، إبراهيم الباجوري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط4، 1951م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بابل، 2009م.
- الذخر والعدة في شرح البردة, محمد بن علان المكي (1057هـ), تحقيق: محمد سالم هاشم, دار الكتب العلمية, بيروت, ط2, 2004م.

(1) ينظر: الزبدة في شرح البردة، القاري: 427، و: عصيدة الشُّهدة: 275.

- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة, زكريا الانصاري(926هـ), تحقيق: د. عطية مصطفى, دار كشيدة، ط1، 1433هـ.
- الزبدة في شرح البردة, بدر الدين محمد الغزي (984هـ), تحقيق: د. عمر موسى باشا, الجزائر.
- الزبدة في شرح البردة, علي بن محمد القاري (1014هـ), تحقيق: حماد عزيز فرحات إبراهيم, دار اليقين, مصر, ط1، د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل الهمداني (769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي (686هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط، 1975م.
- شرح الشيخ خالد الأزهري، الشيخ خالد الازهري (905هـ), دار كشيدة، د. ط، د.ت.
- الشرح الفريد في بردة النبي الحبيب، محمد عيد الحسيني، دار الفارابي، سوريا، ط1، 2004م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن مالك (672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، د.ت.
- شرح الكواكب الدرية في مدح خير البرية, لابن العماد الاقفهسي (808هـ), تحقيق: محمد دبوس, طبع في مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب, ط1, 2010م.
- الشرح المتوسط, الشيخ عبد الرحمن بن مقلاش الوهراني, تحقيق: د. محمد مرزاق, دار ابن حزم, بيروت, ط1, 2009م.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش (643هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- شرح بردة المديح, الشيخ جلال الدين المحلي (864هـ), تحقيق: د. لمى عبد القادر خنياب, دار تمو, دمشق, ط1, 2016م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد، جمال الدين بن هشام (761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ط، د.ت.
- عصيدة الشهدة, عمر بن أحمد الحنفي (1299هـ), مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع, كراتشي باكستان, ط1, 2013م.
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2011م.
- العمدة في إعراب البردة, لمجهول، تحقيق: عبد الله جاجة, دار اليمامة, دمشق, ط 1, 2002م.
- العمدة في شرح البردة, أحمد بن حجر الهيتمي (973هـ),تحقيق: بسام محمد بارود, دار الفقيه, الإمارات العربية المتحدة, ط3, 2014م.
- العمدة في شرح البردة, لابن عجيبة الحسيني (1224هـ), تحقيق: عبد السلام العمراني الخالدي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2011م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن المعروف بابن الصائغ (720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة الحث العلمي بالمدينة المنورة، السعودية، ط1، 2004م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، د.ت.
- مصطلحات النحو الكوفي – دراستها وتحديد مدلولاتها – د. عبد الله بن حمد الخثران، دار هجر، مصر، ط1، 1990م.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، دار المصرية، مصر، ط1، د.ت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، د.ط، 1982م.

- النفحات الشاذلية في شرح البردة البوصيرية, الشيخ حسن العدوي الحمزاوي (1303هـ), تحقيق: أحمد فريد المزيدي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 2005م.
- النفحات اللطيفة على البردة الشريفة, علي عثمان جرادي, تحقيق: الشيخ بسام الدمشقي, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 2014م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.

الرسائل والأطاريح

- الاحتمال النحوي في خطب الإمام علي، مقداد علي مسلم، رسالة ماجستير، جامعة بابل، 2012م.
- دواعي احتمالية الدلالة النحوية في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بابل، 2009م.